



التطورات السياسية والاقتصادية خلال حكومة كافيه فيلهو آب

١٩٥٤ - ١٩٥٦

المدرس المساعد

أكرم عباس عمران مرزة

مديرية تربية بابل

البريد الإلكتروني Email : akramomran1977@gmail.com

الكلمات المفتاحية: فارجاس، تريببون، الفيدرالية، كوريو دا مانها.

كيفية اقتباس البحث

مرزة ، أكرم عباس عمران، التطورات السياسية والاقتصادية خلال حكومة كافيه فيلهو آب ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ٢٠٢٠، المجلد: ١٠، العدد: ٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
Registered ROAD

مفهرسة في
Indexed IASJ

The Political and Economic Developments during Caffé Filho Government August 1954- 1956

Akram Abbas Omran Marza
Babylon Education Directorate

Keywords : Vragas , Tribuan , Federal , Coria Da Manha

How To Cite This Article

Marza, Akram Abbas Omran, The Political and Economic Developments during Caffé Filho Government August 1954- 1956, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2020, Volume:10, Issue 4.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

One of the reasons for the political fluctuation and economic instability in Brazil is the conflict between the political parties, which was based on the narrow goals of those parties, as it did not set its sights on working for the development of the country and its economic advancement, especially since Brazil has tremendous economic potential and is therefore able to become one of the largest countries economically, as those parties preferred to keep the political and economic decision weak and volatile in order to impose their partisan wills and work to take full advantage of the situation in their favor. These political parties, and what made the situation worse is the interference of the military leaders in the executive branch and the lack of the executive authority having a clear vision to get out of the economic crisis.

The position of the United States of America regarding the Brazilian coffee exports was negative, as it removed economic support from coffee





exports, as it is one of the main importers thereof, because the political decision in Brazil was not clear and supportive of the American plans regarding the containment of communists in the Latin continent, and the American administration may have waited What will be produced by the upcoming presidential elections in Brazil, so that it can know who is dealing with and what are the government's serious decisions and its vision for the future of US-Brazilian relations.

The presidential elections have now resulted in the victory of Joselinho Kopchik as President of the Brazilian Republic for the Democratic Party and Joao Goulart as his deputy for the Brazilian Labor Party. The Supreme Electoral Court to challenge the election results, but the court dismissed the case on the pretext of the legitimacy of the results, which led the party to political and popular pressure to destabilize the political, and was represented by the emergence of military and popular rebellions against the Kubchik government later.

الملخص

أحد أسباب التذبذب السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي في البرازيل هو الصراع بين الأحزاب السياسية والتي كان منطلقها الأهداف الضيقة لتلك الأحزاب، إذ لم تضع نصب عينيها العمل من أجل تطوير البلاد والنهوض الاقتصادي لها، سيما وأن البرازيل تمتلك إمكانات اقتصادية هائلة وهي بالتالي قادرة على أن تصبح واحدة من أكبر البلدان اقتصادياً، إذ فضلت تلك الأحزاب بقاء القرار السياسي والاقتصادي ضعيف ومتذبذب من أجل فرض أراداتها الحزبية والعمل على استغلال الوضع لصالحها على أكمل وجه، الأمر الآخر الذي عزز من عدم الاستقرار في تلك المرحلة هي شخصية الرئيس المؤقت التي أمتازت بالضعف والتردد والوقوع اسيراً لرغبات تلك الأحزاب السياسية، وما زاد الوضع سوءاً هو تدخل القادة العسكريين في السلطة التنفيذية وعدم امتلاك السلطة التنفيذية رؤية واضحة للخروج من الأزمة الاقتصادية.

كان موقف الولايات المتحدة الأميركية أزاء صادرات البن البرازيلي سلبياً، إذ رفعت الدعم الاقتصادي عن صادرات البن، باعتبارها أحد المستوردين الرئيسيين منها، لكون القرار السياسي في البرازيل لم يكن واضحاً وداعماً للخطط الأميركية، ما يتعلق بالاحتواء لشيوعي في القارة اللاتينية، وربما أرادت الإدارة الأميركية أننتظار ما تفرزه الانتخابات الرئاسية المقبلة في البرازيل، ليتسنى لها معرفة مع من تتعامل وما هي قرارات الحكومة الجدية ورؤيتها لمستقبل العلاقات الاميركية- البرازيلية.



أفرزت الان الانتخابات الرئاسية عن فوز جوسيلينيو كوبتشيك رئيساً لجمهورية البرازيل عن الحزب الديمقراطي وجواو جولارت نائباً له عن حزب العمال البرازيلي أمتعاض الاحزاب المعارضة، سيما حزب الاتحاد الوطني والذي شكك بنتائج الانتخابات، متهماً الفائزين بأنهم عملوا على تزوير نتائج الانتخابات، والتي دفعها الى تقديم شكوى الى محكمة الانتخابات العليا للطعن في نتائج الانتخابات، إلا ان المحكمة ردت الدعوى بحجة شرعية النتائج، ما دفع الحزب الى الضغط السياسي والشعبي من أجل زعزعة الاستقرار السياسي، وتمثلت بظهور حركات تمرد عسكرية وشعبية ضد حكومة كوبتشيك فيما بعد.

المقدمة

شهدت البرازيل خلال المدة (آب ١٩٥٤ - كانون الثاني ١٩٥٦) تطورات سياسية واقتصادية خطيرة تمثلت في أنتحار الرئيس فارغاس عام ١٩٥٤ ومجيء نائبه كافيه فيلهو لسدة الحكم لتبدأ مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البرازيل، لكون الرئيس الجديد كان ضعيف الشخصية واقع تحت تأثير الاحزاب المعارضة لفارغاس كحزب الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، وقد أستطاعت تلك الاحزاب من لعب دور رئيس في زعزعة الاستقرار السياسي في محاولة لوقف التعاطف الشعبي الذي حصل عليه حزب العمال البرازيلي نتيجة انتحار فارغاس، ما يعطي فرصة كبيرة لقادة الحزب من التأثير على الناخب البرازيلي في الانتخابات الرئاسية المقبلة، الى جانب تنافس الاحزاب السياسية في الحصول على مغنم في الحكومة المؤقتة وفرض أرادتها على الرئيس مما خلق حالة من الهوة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وقد أدت الى صراعات بين السلطتين انعكست بشكل مباشر على الجانب الاقتصادي من خلال عرقلة إقرار مشاريع اقتصادية مهمة، الامر الذي أربك السلطة التنفيذية التي حاولت مرات عدة كسب ود الاحزاب السياسية من خلال التغيير الوزاري المستمر والذي ساهم الى حد كبير في عدم أستقرار القرار السياسي، الى جانب تدهور الوضع الاقتصادي، إذ أستمرت أزمة التضخم المالي بل تفاقمت بفعل قلة الخبرة لوزراء المالية الذين تسنموا المناصب، ولم تكن لهم رؤية نقدية واضحة لحل تلك المشكلة، الى جانب تلك الانجاز في المشاريع الاقتصادية التي من المفروض وحسب الخطة الحكومية المباشرة.

أدرك الرئيس المؤقت خطورة الموقف وبات في موقف لا يحسد عليه، لاسيما وانه لا يملك حلول سحرية أراء ما يواجهه البرازيل من مشاكل ومعوقات اقتصادية، لذلك حاول جاهداً فتح قناة



اتصال مع الولايات المتحدة الاميركية لدعم المشاريع الاقتصادية في البرازيل من جهة، ومكافحة التضخم المالي من جهة أخرى، إلا ان تلك المبادرات باءت بالفشل، ما أدى الوضع الى التفاف.

التطورات السياسية خلال حكومة فيلهو آب ١٩٥٤ - ١٩٥٦

Political Developments During Filho Government Aug 1954- 1956

تسلم نائب الرئيس كافيه فيلهو رئاسة الجمهورية مؤقتاً بعد انتحار فارغاس^(١) لحين إجراء الانتخابات وفق النظام الدستوري المعمول به في البرازيل، إذ واجه وضع سياسي معقد وصعب للغاية عندما أصبح رهينة للقوى السياسية التي عارضت فارغاس، ورسمت له المسار السياسي الحكومي ولم تترك له أي مساحة ليأخذ قرارات مستقلة، وحصل ذلك التدخل منذ بداية التغيير الوزاري الذي اتخذ بالتنسيق مع خوسيه إدواردو برادو كيلي^(٢) رئيس حزب الاتحاد الوطني المسؤول عن إجراء الترتيبات الحكومية والوساطة، وأصبح الرئيس كافيه فيلهو من البداية ألعوبة بيدهم^(٣)، حتى ان قيادات حزبية في الاتحاد الوطني وهم فلوريس دا كونه وخوريز تافورا وفرانيسكو كامبوس احتجوا على تحكم حزب الاتحاد الوطني بالرئيس^(٤).

المبحث الأول: انتخابات تشرين الأول ١٩٥٤

كانت المشكلة الأولى في تلك المدة هي التغلب على المقاومة التي بدأت تتشكل ضد انتخابات الثالث من تشرين الأول ١٩٥٤، لشغل مناصب حكام الولايات والمجالس البلدية ومجلس النواب وتجديد جزء من مجلس الشيوخ، ولم تتردد السياسة الحكومية في الإعلان عن مخاوفها من القيام بأعمال شغب محتملة أثناء الحملة الانتخابية وما بعدها، إذ كان هناك حديث عن الحالة العاطفية التي يعيشها البرازيليين في البلاد، بسبب أنتحار فارغاس والتي يمكن أن تؤثر سلباً على النتائج، وتمت مناقشة الحجاج التي تبرر تعليق الانتخابات لإعادة جدولتها في موعد مناسب^(٥)، إذ أجرت لجنة مكونة من حاكم ساو باولو لوكاس غاريسيس وزعماء الاحزاب السياسية الرئيسة عن الاتحاد الوطني بينيتو فالاداريس والديمقراطي إدغار باتيستا بيريرا ونيريو راموس في بداية شهر أيلول مقابلات مع الرئيس كافيه فيلهو تضمنت اقتراح تأجيل الانتخابات التشريعية والحكومية في إحدى عشر ولاية من المقرر إجراؤها في الثالث من تشرين الأول القادم، إذ برر المجتمعون سبب طلب التأجيل هو أن تأثير أنتحار فارغاس قد يؤدي إلى تصويت جماعي إلى مرشحي حزب العمال التقدمي، ما قد يولد رد فعل عسكري، كما وقف كارلوس لاسيردا القيادي في حزب الاتحاد الوطني ورئيس تحرير صحيفة تريبيون وراؤول بيلا رئيس الحزب الجمهوري الى جانب ذلك الإجراء الذي رفضه كافيه فيلهو على أساس أن مهمة



حكومته كانت بالضبط التهيئة والإعداد لإجراء الانتخابات وفق المدد الزمنية المنصوص عليها في الدستور^(٦)، لإدراكه خطورة الموافقة في حال تجاوز المدة الزمنية للانتخابات، لكون البلاد ستدخل في فراغ دستوري، الى جانب خرق الدستور، وسيكون معرضاً للضغط من قبل الاحزاب الراضة لقرار التأجيل وقواعدها الشعبية.

لم يتم تنفيذ فكرة تعليق الانتخابات كما أرادها أعداء فارجاس بل تم المباشرة بتسجيل الترشيحات بشكل طبيعي جرت الحملات بمشاركة شعبية كبيرة وتم تحقيق الانتخابات في موعدها المحدد الثالث منتشرين الأول من عام ١٩٥٤ مع التحقيق فقط في نتائج ولاية ساو باولو، إذ تنافس الحاكم السابق أديمار بيريرا دي باروس و الحاكم الحالي جانيو دا سيلفا كوادروس على حكومة الولاية، وأستطاع جانيو من جذب الناخبين إليه باستخدام شعار (بنس واحد مقابل المليون)^(٧)، في إشارة الى تفعيل نظام الحماية الاجتماعية التي كانت بالفعل فعالة في حملة ساو باولو. وبدأ الاهتمام في جميع أنحاء البلاد بالانتخابات الرئاسية في الثالث من تشرين الأول ١٩٥٥، لأن الخلافة الرئاسية هي مشكلة للأحزاب السياسية ويجب حلها فيما بينهم وليس من حق الحكومة الفيدرالية التدخل في العملية وواجبها هو ضمان الحفاظ على النظام والأمن في الحملة الانتخابية، وأتخذ الرئيس كافييه فيلهو تحت ضغط القيادة العسكرية موقفاً معادياً لوزير الحرب لوت المعروف بولائه للرئيس السابق مؤكداً عن التزام الرئيس الراسخ بالتدخل من أجل ضمان الانسجام والتناغم الحكومي^(٨).

أظهرت نتائج التوقعات أن مخاوف حزب الاتحاد الوطني والحزب الجمهوري والأطراف الأخرى لا أساس لها من الصحة، إذ سجل حزبي الديمقراطي والعمال البرازيلي تقدماً ضئيلاً، إذ بلغ الأول من مائة وإثنا عشر إلى مائة وأربعة عشر مقعد، في حين بلغ الثاني من إحدى وخمسين إلى ستة وخمسين مقعد، في ظل إنخفاض تمثيل حزب الاتحاد الوطني من أربعة وثمانين إلى أربعة وسبعين مقعد^(٩).

المبحث الثاني: التشكيلة الوزارية وبروز التوترات السياسية

أجتمع الرئيس كافييه فيلهو برؤساء مجلسي النواب والشيوخ وتباحث معهما بشأن التشكيلة الحكومية الجديدة، إذ أكد للطرفين على أن الحكومة لا تمثل أي طرف من الأطراف الحزبية بل هي تمثل الشعب البرازيلي في الوقت الذي أعلنت فيه الأحزاب الرئيسة النأي بالنفس عن التشكيلة الوزارية الجديدة بعد أن خضع الرئيس لتأثير الجنرالات العسكرية الموالية لحزب الاتحاد الوطني المعارض فبدون قاعدة برلمانية واسعة يكون موقف الحكومة صعباً، وأعدت



الحكومة التأكيد في الحادي والثلاثين من آب ١٩٥٤، على أنها لم تمثل أي طرف حزبي، كما وصفت حكومتها بأنها مرحلة انتقالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وإجراء الانتخابات في المواعيد القانونية، وعلى أساس ذلك التوصيف أستمريت ضغوط حزب الاتحاد الوطني في البحث عن مخالفات دستورية وشبهات فساد في الإدارة السابقة^(١٠).

سعيًا للحد من التأثير الناتج عن نشر خطاب العهد لفارغاس، سرعان ما أصدر كافييه فيلهو خطاباً رسمياً أكد التزامه بحماية العملية الديمقراطية، وفق مقررات الدستور وقام بتشكيل حكومته التي تمثلت بنفوذ سياسيين وعسكريين يميلون بمواقفهم لحزب الاتحاد الوطني إلى الحد الذي أعلن فيه أديمار دي باروس تخليه عن أي التزام مع حزب التقدم الاجتماعي بعد أن ضمن سيطرته على الرئيس، بالمقابل ضمن الرئيس القوة الكافية لدعمه في البرلمان وتمير حكومته، وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (١)

حكومة كافييه فيلهو ٢٤ آب ١٩٥٤ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥^(١١).

ت	الأسم	الوزارة	المدة الزمنية
١	الجنرال: إدواردو غوميز Eduardo Gomes	الطيران	٢٤ آب ١٩٥٤ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥
٢	أبلوتيو جورجى سيلس Apollonio Giorgi Sils	الزراعة	٢٤ آب ١٩٥٤ - ٣١ آب ١٩٥٤
٣	أدغار ريغو سانتوس Edgar Rigo Santos	التعليم والثقافة	٢٤ آب ١٩٥٤ - ١ أيلول ١٩٥٤
٤	أوجين غودين Eugene Godin	المالية	٢٦ آب ١٩٥٤ - ١٢ نيسان ١٩٥٥
٥	الجنرال: زنوبو دي كوستا Zenobo de Costa	الحرب	٢٤ آب ١٩٥٤ - ٢٥ آب ١٩٥٥
٦	ميجولسيرفا فاجندس Migolsera Vagends	العدل والشؤون الداخلية	٢٤ آب ١٩٥٤ - ١٤ شباط ١٩٥٥
٧	الأدميرال: ريناتو دي ألميدا غويلهوبل Renato de Almeida Guellhobel	البحرية	٢٤ آب ١٩٥٤ - ٢٦ آب ١٩٥٤
٨	ماريو بينوتي Mario Pinotti	الصحة	٢٤ آب ١٩٥٤ - ٣١ آب ١٩٥٤
٩	خوسيه أمريكو دي ألميدا Jose Americo de Almeida	النقل والأشغال العامة	٢٤ آب ١٩٥٤ - ٢٦ آب ١٩٥٤

التطورات السياسية والاقتصادية خلال حكومة كافيه فيلهو آب ١٩٥٤ - ١٩٥٦

١٠	فسنتي راو Vicente Rao	الخارجية	٢٤ آب ١٩٥٤ - ٢٥ آب ١٩٥٤
١١	نابليون لينكسترو غيماريس Napoleon Linkro Guimarães	العمل والصناعة والتجارة	٢٤ آب ١٩٥٤ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥

وأصبح خوسيه مونتيرو دي كاسترو (رئيس المكتب المدني لرئيس الجمهورية) من حزب الاتحاد الوطني وتسلم رئاسة مصرف البرازيل بيانو كليمنتي مارياني من حزب الاتحاد الوطني وأصبح رئيس هيئة الرقابة على العملة والائتمان Sumoc الاقتصادي أوتافيو غوفيا دي دولهويس بدعم من حزب الاتحاد الوطني^(١٢).

أما التغييرات الوزارية لحكومة فيلهو، فكما موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (٢)

التغييرات الوزارية في حكومة فيلهو

ت	الإسم	الوزارة	المدة الزمنية
١	خوسيه مانهوز نيتو Jose Manhouse Neto	الزراعة	١ أيلول ١٩٥٤ - ٣ آيار ١٩٥٥
٢	بينتو مانهوز نيتو Pinto Manhouse Neto	الزراعة	٥ آيار ١٩٥٥ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥
٣	كانديدو موتو فيلهو Candido Moto Filho	التعليم والثقافة	١ أيلول ١٩٥٤ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥
٤	خوسيه مارييا ويتكر Jose Maria Whitaker	المالية	١٢ نيسان ١٩٥٥ - ١٠ تشرين الأول ١٩٥٥
٥	ماريو ليبولدو دي كامارا Mario Leopoldo de Camara	المالية	١١ تشرين الثاني ١٩٥٥ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥
٦	الجنرال: هنريكو بابيستا تكسيرا لوت Henrico Papista quebrando o alaúde	الحرب	٢٥ آب ١٩٥٥ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥
٧	الكسندر ماركندس فيلهو Alexander Marknds Filho	العدل والشؤون الداخلية	١٤ شباط ١٩٥٥ - ١٨ نيسان ١٩٥٥
٨	خوسيه إدواردو براد كليي	العدل والشؤون الداخلية	١٨ نيسان ١٩٥٥ - ١١ تشرين

١٩٥٥ الثاني		Jose Eduardo Brad Kelly	
٢٧ آب ١٩٥٤ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥	البحرية	الأدميرال: إدموندو جوردو أموريم Edmundo Gordo Amorim	٩
١ أيلول ١٩٥٤ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥	الصحة	أراميس تابور أتايدي Aramis Tabor Ataidi	١٠
٢٦ آب ١٩٥٤ - ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٥	النقل والأشغال العامة	لوкас لوبيس Lucas Lopes	١١
٣١ كانون الثاني ١٩٥٥ - ٦ نيسان ١٩٥٥	النقل والأشغال العامة	رودريغو أوتوفيو راموس Rodrigo Ottovio Ramos	١٢
١٥ نيسان ١٩٥٥ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥	النقل والأشغال العامة	أوكتافيو ماركنديس فيراز Octavio Marchands Viraz	١٣
٢٦ آب ١٩٥٤ - ١١ تشرين الثاني ١٩٥٥	الخارجية	راؤول فيرنانديز Raul Fernandez	١٤

يبدو أن التغييرات الوزارية حصلت نتيجة الضغوط التي مارستها الأحزاب السياسية على الرئيس فيلهو، بعد أن شعرت بالحرَج من ناخبها، لاسيما وأن حكومة فيلهو لم تغير من الواقع الاقتصادي والخدمي في البلاد.

أدلى النائب ليونيل بريزولا عن حزب العمال البرازيلي بتصريح هاجم فيه القادة العسكريين واصفاً إياهم بـ (معرقلي الإصلاح) إلى جانب امتعاضه من بعض الساسة ومنهم النائب كارلوس لاسيردا وإتهامه بالتحضير لقيادة حركة عسكرية أنقلابية ضد الشرعية بمشاركة وزير البحرية والطيران وحاكمي بيرنامبوكو وريو غراندي دو سول ورئيس مجلس النواب وكبار قيادي حزب الاتحاد الوطني^(١٣) بحجة التسلل الشيوعي في مفاصل الدولة ومحاولته السيطرة على نظام الحكم من خلال دعمه لترشيح قائمة كوبيتشيك- جولارت (حزب الديمقراطي- حزب العمال البرازيلي)، وذلك من خلال ما نشرته الصحيفة الشيوعية Imprensa Popular في الحادي عشر من آب ١٩٥٥ وعلى صفحاتها الأولى، إذ جاء ما نصه: " ضرورة دعم الشعب البرازيلي لقائمة كوبيتشيك- جولارت والتوحد لمنع إنشاء ديكتاتورية عسكرية فاشية"^(١٤)، في إشارة إلى مرشح حزب الاتحاد الوطني، وقد مثل ذلك الدعم مشكلة بالنسبة لمرشحي الحزبين

التطورات السياسية والاقتصادية خلال حكومة كافييه فيلهو آب ١٩٥٤ - ١٩٥٦

الديمقراطي والعمال، وأنكر المرشحان التهم الموجهة إليهم عندما أعلنوا للصحافة بعدم وجود اتفاق سري مع الشيوعيين^(١٥).

نشرت صحيفة كوريو دا مانها Correio da Manha في الثامن عشر من آب ١٩٥٥ نص المواجهة مع وزير الحرب الجنرال هنري لوت حذر فيها من خطر الدعم الشيوعي للمرشحين كويتشيك وجولارت عندما صرح قائلاً "أنا أحد المسؤولين عن الحفاظ على القانون والنظام الدستوري، وفي الوضع الحالي يجب أن أكون قلقاً بشأن الأحداث الأخيرة المتمثلة بالحركة الشيوعية التي تدعم المرشحين وترحبهم لذلك الدعم، ما يجعل الوضع السياسي أكثر حساسية لأنه وفق القانون لا وجود للحزب الشيوعي، ونحن في القوات المسلحة نرجو أن لا يكون هناك أي احتمال للشك حول نتائج الانتخابات"^(١٦). لكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة احترام الدستور وعدم الأخلال بالنظام لأنه يعلم بوجود أنقسام داخل المؤسسة العسكرية بين مؤيد ومعارضٍ للإنتقال^(١٧)، إذ نشأت الحركة الدستورية العسكرية^(١٨) التي ضمت ضباط عسكريين كبار من الصنوف البرية والبحرية والجوية تهدف الى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتعهدت بالحفاظ على الشرعية^(١٩).

كانت الحركة الدستورية على علاقة وثيقة بالحزب الديمقراطي، وأصبح العقيد بتكورت العضو المؤسس لها المنتمي للحزب المذكور، وحصلت الحركة على الدعم المالي لقيادة عمليات تحري داخل المؤسسة العسكرية لكشف المخطط الانقلابي حتى داخل القصر الرئاسي، إذ نظمت الحركة الدستورية العسكرية نوعاً من خدمات التحري داخل قصر كاتيتي وأتفقت مع مسؤولين عسكريين داخل القصر ممن لديهم ارتباطات وثيقة بالحزب الديمقراطي يُعلمون الحركة بكل ما يجري^(٢٠).

أجريت الانتخابات في موعدها المحدد يوم الثالث من تشرين الأول ١٩٥٥، رغم المناخ المتوتر والأتهمات المتبادلة، وقد أكد الجنرال هنري لوت للصحافة بأنه إذا طلبت المحكمة العليا للانتخابات من الجيش حماية العملية الانتخابية فإن قواته ستنزل الى الشارع، وتم ذلك بالفعل عندما صرح قائلاً: "لقد نشرنا القوات المسلحة في الشوارع وأمنا كامل المراكز الانتخابية وبإمكان الناخب الذهاب الى مراكز الاقتراع دون أن يُهدد أو يُعيق حقه في ممارسة التصويت"^(٢١)، وعلى الرغم من تأمين المراكز الانتخابية وحرية الانتخاب لكن تم حرمان الكثيرين من أبناء الشعب من حق التصويت بنسبة قدرت بـ (٤٠%) والتي ترجع أسبابها الى عدم السماح للأمين بالتصويت، وعدم تحديث سجل الناخبين، وجاءت نتائج الانتخاب، وكما موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (٣)

نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٥٥^(٢٢).

ت	أسم المرشح	الحزب	الأصوات بالنسبة المئوية
١	جوسيلينيو كوبتشيك Jocilinio Kobetishic	الديمقراطي	٣٣,٨
٢	خواريز تافورا Juarez Tavora	الاتحاد الوطني	٢٨
٣	أديمار دي باروس Ademar de Barros	العمال التقدمي	٢٤
٤	بليينو سلجادو Plino Selgado	التقدم الاجتماعي	١٨

الملاحظ من الجدول أعلاه فوز كوبتشيك بمنصب رئيس الجمهورية بفارق ضئيل عن أقرب منافسيه خواريز تافورا، الى جانب تقارب النتائج الانتخابية بين جميع المتنافسين، وتلك دلالة واضحة على ان الدعاية الانتخابية التي قام بها المرشحين كانت جيدة.

سعت المعارضة التي خسرت الانتخابات الى الطعن بالنتائج واللجوء الى القضاء من أجل الغاء نتائج الانتخابات بحجة عدم صحة الأصوات الشيوعية التي دعمت القائمة الفائزة وعملية التزوير التي شابت الانتخابات وحرمان شريحة كبيرة من الشعب من حق الانتخاب، لاسيما المؤيدين لحزب الاتحاد الوطني بسبب تقصير الحكومة في عدم تحديث سجل الناخبين، إلا أن المحكمة ردت الطعن وتمت المصادقة على النتائج^(٢٣).

بدأت المعارضة حملتها المعادية للفائزين عندما وجه النائب كارلوس لاسيردا في الخامس من تشرين الأول ١٩٥٥ نداء الى القوات المسلحة بعدم دعم ما أسماه بالديمقراطية الزائفة وحكومة الفساد ومدعياً بأن مجموعات سياسية أستولت على مقاليد السلطة لتمويل أحزابها ومشاريعها الخاصة، كما قامت الصحف المعارضة ومنها صحيفة تريبيو Tribuna بشن حملة إعلامية لتسقيط الفائزين بين الأوساط الشعبية من أجل خلق بيئة داعمة ومؤيدة للانقلاب على الشرعية، وتلقت دعم من صحف معارضة أخرى وهي: أو جلوبو O Globo وصحيفة ساو باولو اليومية Diario sao Paulo وجريدة الأخبار de Noticias وجريدة ولاية ساو باولو O Estado de Sao Paulo^(٢٤) التي بدأت تنشر تقاريرها ومقالاتها في جميع أنحاء البلاد دعت فيها الى منع عودة اللصوص والبيروقراطيين^(٢٥).

أزداد الأمر تعقيداً عندما ألقى العقيد خوارندر ماميدي Juandar Mamedi (٢٦) خطاباً مثيراً للجدل في النادي العسكري ربطه بوفاة الرائد روبنز هاجم فيه الفائزين بالانتخابات واصفاً دعواهم الانتخابية بالديمقراطية الزائفة قائلاً: " هناك أكذوبة أسمها الديمقراطية تتمثل بنظام رئاسي فائز أعطي صلاحيات واسعة في الدستور يمكن له أن يُكرس الديكتاتورية وهو يُضفي الشرعية على نفسه في الوقت الذي حرمت الشرعية نفسها من تصويت الأميين من الشعب البرازيلي وفق قوانين دستورية كان الأولى بها أن تُعدل" (٢٧). ربما كان الجنرال ماميدي محقاً، حينما أشار الى حرمان الأميين من حق الانتخاب والتصويت، وكان الأولى بحزب الاتحاد الوطني المنتقد لتلك الحالة، الضغط داخل البرلمان لتغييرها.

تسبب الخطاب في احراج بعض القادة العسكريين والسياسيين وحماسة آخرين، إذ كان الجنرال هنري لوت الحاضر في النادي مستاءً للغاية من الخطاب، إلا أن كارلوس لوز رئيس مجلس النواب استقبل الخطاب بحماس شديد، وهو الأمر الذي أزعج لوت كثيراً (٢٨).

عدّ لوت خطاب ماميدي تدخلاً خطيراً في الشأن السياسي، وهو ما يضر بسمعة ووحدة القوات المسلحة من وجهة نظره، الى جانب كونه مثلاً حالة من عدم الاحترام للقوانين العسكرية وتجاوزاً على السياقات العسكرية، وبناءً على ذلك عقد لوت العزم على معاقبة العقيد ماميدي، لذلك قرر مخاطبة الرئيس بالأمر، لكون العقيد لم يكن تحت قيادته المباشرة، لكونه أحد أعضاء هيئة الأركان المسلحة الخاضعة لرئيس الجمهورية وهو القائد العام للقوات المسلحة (٢٩).

أبلغ لوت عندما ذهب الى مقر إقامة الرئيس كافيه فيلهو في الثالث من تشرين الثاني ١٩٥٥، بأن الرئيس تعرض لأزمة قلبية حادة نُقل على أثرها الى مشفى دوس فدوريس Dos Fedoris في العاصمة، فأضطر الى لقاء الجنرال جيرفاسو دنكان Gervasu Duncan رئيس هيئة الأركان العسكرية وتحدث معه بشأن معاقبة العقيد فكان رد الاخير بالرفض، ما دفع بلوت الى الطلب من الجنرال بعودة ماميدي الى القوة البرية (٣٠). لكن لم يستجب رئيس أركان الجيش لطلبه، ما أضطره الى زيارة الرئيس في المشفى برفقة عدد من الوزراء لكن لم يستطيعوا من مقابلته بسبب تدهور حالته الصحية، وشكك الحاضرين في غياب الرئيس عن المشهد السياسي للسماح بالانقلابيين بحرية الحركة، وذلك ما سمح لـ كارلوس لوز بتسلّم منصب الرئيس مؤقتاً وفق السياقات الدستورية لكونه رئيساً لمجلس النواب، وسرعان ما استدعى الرئيس المؤقت وزير الحرب الجنرال لوت للحضور الى مقر عمله، وقدم تقريراً عن حالة الجيش، وكشف فيه عن وجود تيارين متناقضين في الجيش الأول الأول: أسماه بـ (التيار المعتدل) الذي يحافظ على الشرعية وحماية النظام الدستوري والثاني: (التيار الراديكالي) الذي يهدف الى جر القوات



المسلحة للعمل خارج نطاق القانون وأسقاط الشرعية، وأنتهز الجنرال الفرصة لإثارة قضية ماميدي مؤكداً على ضرورة الحفاظ على الانضباط العسكري وذلك لا يتحقق إلا من خلال معاقبة الأخير، وأبدى كارلوس لوز أستعداده للتشاور مع القادة العسكريين قبل اتخاذ قرار بذلك الشأن، وبالفعل أجمع الرئيس المؤقت بقادة هيئة الأركان وطلب منهم تقديم المشورة بخصوص ذلك، فخلص التقرير الى أن خطاب العقيد ماميدي لم يكن خارج سياقات الانضباط العسكري وأنه لا يستحق العقوبة وأن موقف وزير الحرب غير صائب من حيث تحديد طبيعة العقوبة ويمثل ذلك تعدياً على الدستور^(٣١).

رفض لوت نتائج التقرير حول العقيد مؤكداً على أن الانضباط العسكري لا يمكن تعلمه إلا من خلال الخدمة والمعانة داخل الجيش، وهدد قائلاً: "إذا لم تتم معاقبة العقيد حسب الضوابط العسكرية فأنني سأغادر المنصب"^(٣٢)، إلا أن التهديد لم يلقى آذان صاغية، لذلك طلب لوت من كارلوس لوز إيجاد البديل لتولي حقيبة الحرب، وسرعان ما أستدعى كارلوس لوز الجنرال فيوزا ليكون وزيراً للحرب، ما حذى بالجنرال لوت أن يُطلع الرئيس المؤقت عن حقيقة الجنرال فيوزا، إذ بين له بأنه كان أحد المحرضين للانقلاب على الشرعية وأن لديه سوابق بذلك في إشارة الى أحداث آب ١٩٥٤، إلا أن الرئيس المؤقت أصدر مذكرة بعزل لوت عن منصبه^(٣٣).

سرعان ما نشرت الحركة الدستورية العسكرية مقالاً بقلم الجنرال زنوبيو دا كوستا، نُشر في إحدى الصحف، أكد فيه على أن الجيش معني بمواجهة أي تهديد حقيقي للدولة ودعا القوات العسكرية بكافة صنوفها للوقوف جنباً الى جنب مع الجنرال لوت، وكشفت الحركة عن هوية الانقلابيين والمتمثلة بالصحافة المعارضة لنظام فارجاس وضباط كبار في الجيش وعناصر قيادية في حزب الاتحاد الوطني للتخطيط لقيام بعملية عسكرية أنقلابية على الدولة^(٣٤).

أتصل الجنرال لوت في ليلة الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٥٥، بالجنرال أوديليو دينيس قائد المنطقة العسكرية الشرقية لولاية ريو دي جانيرو عبر هاتف مشفر طلب منه التجهيز لأفشال مخطط الانقلابيين، بعد أن وردت اليه معلومات أستخبارية من مؤيديه في الجيش بقرب ساعة الصفر للقيام بأنقلاب عسكري على الشرعية^(٣٥).

استقبل لوت في الليلة نفسها مجموعة من الضباط الموالين له^(٣٦)، في زيارة غير متوقعة الى منزله أبلغوه بأن القوات العسكرية تنتظر أوامره، مؤكدين له بأن العناصر الوطنية في الجيش تتعاطف معه وتنتظر أليه على أنه شرف الجيش التي شوهته العناصر المناوئة للشرعية وذلك ما شجع لوت الاتصال بالقادة العسكريين للتحرك ضد الانقلابيين^(٣٧).

التطورات السياسية والاقتصادية خلال حكومة كافييه فيلهو آب ١٩٥٤ - ١٩٥٦

أمر الجنرال لوت القوات الموالية له فجر يوم الحادي عشر من تشرين الثاني بتحريك القوات المتمركزة في العاصمة نحو مقر قيادة القوة الجوية ومقر الأمن العام والقصر الرئاسي والمقرات العسكرية التي يتواجد فيها قادة الجيش الانقلابي، وتمكنت القوات من السيطرة على جميع المقرات المذكورة، كما تحركت قوات الجنرال دينيس المتمركزة في ولاية ميناس جيرائس لإغلاق العاصمة ومنع أي قطعات عسكرية تابعة للأنقلابيين من اختراقها، وتمكنت القوات من اعتقال عدد من ضباط الجيش ومنهم الجنرال فيوزا دي كاسترو Fusa de Castro والجنرال الكيدس إتشينغوين Ecchigoin de crianças والعقيد مينيزيس كورتيس Menezes Curtis وغيرهم من قيادة الأركان العسكرية^(٣٨).

كان الداعم الأكبر للحركة الانقلابية هو جانيو كوادروس (الذي يتمتع بعلاقة جيدة مع حزب الاتحاد الوطني) وذلك عندما حرض الجنرال تاسو تينوكو والجنرال أدواردو غوميز على فكرة الانقلاب والسيطرة على قاعدة كومبيكا الجوية في ساوباولو على متن طائرة من طراز C-47 ترافقه ثلاث قاذفات قنابل وبعد أن فرض سيطرته عليها أمر جميع الطائرات المقاتلة بالاستعداد لساعة الصفر، كما أعطيت الأوامر لقادة الجيش في ولايات بارنا وماتو جروسو بالتحرك صوب ساو باولو لأحكام السيطرة عليها^(٣٩).

قرر الجنرال لوت على الفور إرسال قطعات عسكرية من ريو دي جانيرو صوب ساوباولو بقيادة الجنرال فالكوزي بينو Valkuzi Pino الذي أستطاع من تطويق الولاية بالكامل كما أرسل فوج عسكري صوب ميناء سانتوس لمنع الأنقلابيين من احتلاله وتشكيل حكومة مناوئة^(٤٠).

أدرك كارلوس لوز أن المقرات الحكومية محاصرة من قوات موالية للجنرال لوت، لذلك أستدعى وزراء البحرية والجوية الوقوف الى جانبه الذين لم يتوانوا عن إصدار بيان أدانه جاء ما نصه: " أن وزارتي البحرية والطيران تُدينان بشدة الهجوم الذي حصل اليوم ضد السلطة الشرعية المتمثلة بالرئيس كارلوس لوز والمؤسسات التابعة للدولة وأن سلاح البحرية والطيران لا تزال وستبقى وفيه للرئيس والشرعية، ونحن نقف اليوم ضد من تمرد على الجيش والسلطة الشرعية وحاولوا تشويه صورة الجيش الذي وجد لحماية الشعب والمؤسسات الدستورية وبالتالي فهي تمثل تهديداً صريحاً للسلم الأهلي"^(٤١)، وبعد أن أدرك كارلوس لوز أن الوضع في العاصمة بات تحت سيطرة الجنرال لوت، شرع مع عدد من البرلمانيين ومنهم كارلوس لاسيردا والضباط العسكريين ومنهم الأدميرال بينا بوتو Pina Bhutto قائد ريان سفينة تامانداري Tamandaré العسكرية والقادة العسكريين برادو كيلي Prado Kelly ومونا زدا روشا Mona

Zada Rocha وماركوندز فيراز Marklands Veraz وأسكارب Escarb والعقيد ماميدي وآخرون إلى الهرب من العاصمة ومحاولة التوجه نحو ميناء سانتوس Santos بولاية ساو باولو لتكون مركز الحكومة المناوئة^(٤٢).

أعطى الأدميرال بينا بيتا تعليماته إلى السفن الحربية التابعة للأسطول بالتحرك نحو ميناء سانتوس في صباح يوم الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥، وتم شحن السفن بالعتاد والذخيرة اللازمة للتصدي لأي هجوم محتمل، لذلك قرر لوت أغلاق الشريط الحدودي لخليج جوانابارا عن طريق الأسطول الثاني المتمركز بالقرب من ولاية ساو باولو لمنعهم من المغادرة، كما أمر قائد المدفعية الجنرال كوريبا ليمّا Coría Lima بنصب بطريات الصواريخ فوق الحصون في الخليج وأعطى أوامره بتحذير السفن إذا ما حاولت المغادرة فإنه سيتم قصفها وتدميرها بالكامل، وبالفعل تم تحذير السفن عبر مكبرات الصوت من قبل حصون لاجي وسانتا كروز وساو جواو، إلا أن حصون كوباكابانا Copacabana وليمي Lemmy فتحتا النار على السفينة التي استطاعت من المناورة وتفادي الأصابة^(٤٣).

أعترف ريان سفينة تامانداري بأنه لم يرد على مطلق النار قائلاً: "لم أمر بأطلاق النار على البرازيليين السيئين الذين سعوا إلى تدمير السفينة وقتل من فيها خشية على الأبرياء العزل في كوباكابانا وقد وضعنا في اختبار صعب تطلب ضبط الأعصاب والأنضباط على الرغم من القذائف التي سقطت حول السفينة لذلك أعلموا تماماً أنه سيكون من الممكن إسكات ذلك الحصن في غضون دقائق"^(٤٤).

استطاعت سفينة تامانداري من عبور خليج جوانابارا بحكمة ومهارة ريانها وتوجهت صوب ميناء سانتوس فتفاجأ ريانها بوجود قوات موالية للجنرال لوت وهي تحكم سيطرتها على الميناء، وحاولت القوات الخاصة الأشتباك معهم، إلا أن كارلوس لوز لم يسمح بذلك فقرر الاستسلام بعد أن أدرك أنه لا جدوى من المقاومة، وبالتالي تم ترحيل السفن ومن فيها إلى العاصمة صباح يوم الثالث عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥، وصرح كارلوس لوز قائلاً: "الجنرال لوت يريد مني شيئين الأول: الاعتراف بالحكومة التي أفرزتها الانتخابات والتي لم تكن في يوم من الأيام في يدي والثاني: قبول الوضع الذي فرضه لوت"^(٤٥). وحالما نزل كارلوس لاسيردا استطاع الهرب من قبضة الجيش وسرعان ما قدم اللجوء السياسي إلى السفارة الكويتية في العاصمة البرازيلية، أما عن كارلوس لوز فقد طالب نواب حزب الديمقراطي والعمال بضرورة تقديم استقالته مقابل عدم تقديمه للمحاكمة^(٤٦).



دعا الجنرال لوت رئيس مجلس الشيوخ ونائبي رئيس مجلس النواب ورئيس المحكمة الاتحادية العليا والكادرينال جايمي كاميرا Jaime Camera للحضور الى مقر وزارة الحرب وطلب منهم ترشيح بديل قانوني عن رئيس مجلس النواب السابق كارلوس لوز الذي قدم استقالته استجابة لدعوات البرلمانين، مؤكداً على أن الجيش لا يرغب في التدخل بالشؤون السياسية للبلاد، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة عودة الحياة الدستورية والديمقراطية الى طبيعتها في أقرب وقت ممكن، وتم ترشيح النائب نيريو راموس لشغل المنصب وتم إعادة الجنرال لوت وزيراً للحرب بمرسوم جمهوري صادر عن الرئيس كافيه فيلهو العائد الى منصبه مؤخراً وتم تعيين وزراء جدد للبحرية والطيران وهم كل من الجنرال فاسكو الفيس سيكو Vasco Elves Seco والأدميرال أنطونيو ألفيس كامارا Antonio Alves Camara^(٤٧).

تقدم الجنرال لوت بطلب موقع من الوزراء العسكريين الثلاث (الحربية والجوية والبحرية) الى رئيس الجمهورية في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥، تضمن الموافقة على فرض حالة الطوارئ في البلاد حتى شباط ١٩٥٦ من أجل منع أي محاولة انقلاب عسكري يمكن أن تحدث، لاسيما وأن الوضع الأمني مازال يشكل تهديداً حقيقياً لمؤسسات الدولة، ومن أجل ضمان استمرار الشرعية يتوجب مراقبة بعض النواب الذين أخذوا من الحصانة حماية لهم، للقيام بأثارة الفوضى وحياسة الدسائس والمؤامرات للقيام بالفوضى والأخلال بالأمن العام، لذلك يتطلب إعلان حالة الطوارئ، وبدوره رفع رئيس الجمهورية الطلب الى مجلس النواب وتمت مناقشة الطلب والموافقة عليه بالأغلبية^(٤٨).

أشارت المصادر الى أن هناك ثلاث اتجاهات شاركت في التصدي للانقلاب في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٥٥، الأول يتمثل بالحركة الدستورية العسكرية بقيادة الجنرال زنوبيا دي كوستا (الذي أصبح قائد للحركة بعد وفاة العقيد بنتكورت) وهي تمثل امتداداً لعقيدة فارغاس واليسار السياسي الذي دعمه كوبتشيك وجولارت، وتبنت الحركة فكرة أبعاد المناوئين لفارغاس عن السلطة وضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعيداً عن تأثير الانقلابيين، والثانية: تمثلت بالحركة اليسارية التي تزعمها الجنرال دينيس والمؤيد للحركة التي قادها الجنرال لوت، والثالثة: تمثلت في الجنرال لوت والمحافظين الذين أرادوا الدفاع عن الشرعية والدستور وأحترام نتائج الانتخابات^(٤٩).

نستنتج من الأحداث التي جرت في الحادي عشر من تشرين الثاني من أن قوى المعارضة رفضت نتائج الانتخابات والتي تمخض عنها فوز من يمثل أرث فارغاس وذلك ما لا يقبل به حزب الاتحاد الوطني ومن يرتبط بتلك الأيديولوجية من الضباط العسكريين وخوفاً من

حصول تقارب مع الشيوعيين وبالتالي عودتهم الى الساحة السياسية من جديد، وأنعكس ذلك بشكل سلبي على الجيش الذي بات منقسماً بين مؤيدٍ ومعارضٍ للانقلاب والذي سيستمر خلال حكومتي كوبتشيك وجولارت.

ونطرح هنا تساؤلات عدة حول الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد والتهديد بالانقلاب، هل كان الجنرال لوت مدافعاً عن الشرعية؟ أم أن السبب وراء عمله ذلك يكمن في رد الاعتبار لما حصل مع العقيد ماميدي؟ أو بسبب أقالته من منصبه؟ أم أن الأسباب أعلاه مجتمعة شكلت الدافع لـ لوت للقيام بذلك؟، لا أحد يستطيع الإجابة عن تلك التساؤلات سوى لوت نفسه، ولكن ماذا لو عاقب رئيس الجمهورية العقيد ماميدي فهل سيقف لوت بوجه الانقلابيين؟.

ثالثاً: السياسة الاقتصادية لحكومة فيلهو

ورث كافيه فيلهو من سلفه أزمة مالية خطيرة اضطرته إلى مواجهة نمو التضخم وعجز ميزان المدفوعات مع الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية ولذلك عمل كافيه فيلهو على إيجاد فريق اقتصادي متخصص يعمل على حل تلك المعوقات ومحاولة تخفيف آثارها الواضحة، لذلك عين وزيراً للمالية من ذوي الاختصاص وهو أوجين جوديني محاولة لاستعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية بالاقتصاد البرازيلي وبالتالي دعمه، وتسهم كليمنت ماريانو إدارة بنك البرازيل وبوكاسو دي بولهيس الأشرف على صرف العملة^(٥٠).

عمل وزير المالية أوجين جودين على تطبيق سياسة اقتصادية صارمة لتحقيق الاستقرار النقدي تمثلت في السعي لحل مشكلة الائتمان وخفض الأنفاق العام، إذ عدّ الوزير أن المساعدات الغذائية المجانية التي كانت تُعطى لذوي الدخل المحدود هي السبب الرئيس للتضخم المالي لأنها تُكلف الدولة مليارات الدولارات سنوياً، كما فرض الوزير ضريبة الدخل وضريبة الكهرباء على الفرد المستفيد مصحوبة بتشكيل صندوق فيدرالي خاص تودع فيه مبالغ الضرائب لتوفير سيولة نقدية للحكومة تمكّنها من المساعدة في جدولة تسديد الديون الخارجية^(٥١).

أعترف جودين بأن التنمية الصناعية المتسارعة لا جدوى منها، لاسيما وأن الوضع الراهن غير مواتٍ لتشجيعها، والعمل بها، فالبلاد تمر بأزمة حقيقية لا تمكّنها من تطبيق سياسة أنمائية صناعية، ولذلك ركز الوزير على تطوير الجانب الزراعي والاهتمام به فهو يمثل فرصة حقيقية لتحقيق النهوض الاقتصادي، وذلك من خلال تقديم الدعم للفلاحين من الأسمدة والأدوية اللازمة لمكافحة الحشرات والديدان وبسعر مدعوم، كما تم التنسيق مع وزارة الزراعة على توزيع الأراضي على المستفيدين وبأسعار رمزية وبأقساط وتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي التابعة لهم

التطورات السياسية والاقتصادية خلال حكومة كافيه فيلهو آب ١٩٥٤ - ١٩٥٦

وتشجيع المنتجين لزراعة البن بمساحات كبيرة بعدما أعلن عن استعداد الحكومة شراء جميع المحاصيل وبأسعار مشجعة^(٥٢).

واجه جودين صعوبات عدة كما ذكرها المؤرخ روبرتو كامبوس بالقول: "واجه جودين صعوبات داخلية وخارجية، داخلياً: تم تكليفه بمهمة صعبة تمثلت في مواجهة مشكلة التضخم ومعالجة قرار رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة (١٠٠%) الذي أصدره فارجاس قبل أربعة أشهر بأقتراح من وزيره آنذاك جواو جولارت، وخارجياً: تمثلت في محاولة كسب ثقة صندوق النقد الدولي والبنك المركزي للوقوف الى جانب البرازيل ومحاولة استجداء القروض اللازمة"^(٥٣).

واجهت الحكومة أزمة أنكماش في صادرات البن بسبب القيود الجديدة التي فرضت على المشتري الأجنبي، وتمثلت في زيادة سعر المنتج، الى جانب عدم اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بتقديم الدعم المالي للبرازيل منذ أنتصار الحزب الجمهوري عام ١٩٥٣، لذلك حاول الوزير إيجاد بديل مالي آخر من خلال رفع الفوائد على الودائع والفواتير والسندات، إذ ارتفعت الضريبة على الودائع من (٤%) الى (١٤%) وعلى الحساب الجاري من (٣%) الى (٧%) ممن أمضى حسابهم لأكثر من تسعين يوماً^(٥٤).

أظهرت البيانات الاقتصادية انخفاضاً حاداً في معدلات التوسع الائتماني، وما زاد الأمر تعقيداً هو نفور رجال الأعمال المحليين والمستثمرين الأجانب من إيداع أموالهم في المصارف البرازيلية، وأدى ذلك الى شحة التعاملات المالية وإفلاس العديد من المصارف الخاصة، الى جانب تدهور القوة الشرائية للسكان بعدما أصبحت تكاليف المعيشة عالية بعد أن ارتفعت نسبتها من (٢١%) عام ١٩٥٤ الى (٢٣%) عام ١٩٥٥^(٥٥)، وأصبحت نسبة الانخفاض الائتماني تقدر بـ (٠,٤%) بعدما كانت خلال المدة كانون الثاني وآب ١٩٥٤ (٣,٨%)^(٥٦)، وأظهرت على المدى القصير شحة المواد الإنتاجية المحلية، ما دفع وزير المالية الى تقديم استقالته، واستدعاء كافيه فيلهو الى اختيار خوسيه ماريا ويتكر وزيراً جديداً للمالية أملاً منه في معالجة ما يمكن معالجته، لاسيما وان الوزير يمتلك خبرة اقتصادية كبيرة، وتطلب من الوزير شجاعة حقيقية للقبول بذلك العبء الكبير، إذ سارع الى إلغاء جميع المعاهد والهيئات الاقتصادية التي وصفها بالعقبة أمام حل الأزمة، مبرراً ذلك بأن تلك الهيئات تكلف الحكومة أموالاً طائلة دون جدوى، لكونها لم تضع حلولاً ناجعة للأزمة منذ تشكيلها، كما عمل على تحويل بنك البرازيل الى مصرف استثماري وأكد على ضرورة إنشاء البنك المركزي للسيطرة على التضخم الى حد ما، الى جانب الغاء للضرائب غير المبررة على حد وصفه، والتي ساهمت في نفور المستثمرين ورجال الأعمال بعد أن أعلنت إحدى المؤسسات المصرفية الكبيرة في ريو دي جانيرو إفلاسها^(٥٧)، ومن



الإجراءات الأخرى التي أتبعها الوزير هي تعليق شراء الحكومة للبن من المنتجين لأنها تستنزف مبالغ طائلة^(٥٨).

ساهمت خطوات الوزير الجديد الى تنامي الائتمان الى حد ما، إذ تضاعف ائتمان بنك البرازيل ثلاث أضعاف من (٠,٤%) الى (١,٢%) ونمو البنوك التجارية من (٠,١%) بين آب ١٩٥٤ وآذار ١٩٥٥ الى (١,٦%) في شهر تشرين الثاني^(٥٩).

حاول الوزير ويتكر تطبيق سياسة أصلحية لسعر الصرف من خلال ضبط التلاعب بالأسعار والعملة، إلا أن وقوف بعض المسؤولين ممن إعتاشوا على المضاربة بالدولار والتلاعب بالأسعار حال دون تطبيق تلك السياسة، لاسيما وان كافيه فيلهو كان مجرد أداة سهلة بيد الأحزاب، ولا سيما حزب الاتحاد الوطني إلى جانب الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد أبان محاولة الانقلاب جعلت من المستحيل حلها، ولذلك رحلت تلك المشاكل الى حكومة جوسيلينو كويتشيك.

References

⁽¹⁾He was born in São Borja in the state of Rio Grenadi do Sul on April 19, 1882, joined the Faculty of Law in 1904 and graduated from a lawyer, was elected a member of the House of Representatives in 1909 for a period of four years, led a coup in 1930 to take over until 1945 and his government was known as authoritarianism, he returned to the presidency Once again, but this time by means of elections during the period (1951-1954), he committed suicide in 1954.

CPDOC, Vargas, F. 24, Rio de Janeiro, 1982, P.P. 72- 73.

⁽²⁾Born in Niterói, State of Rio de Janeiro on December 10, 1904, he graduated from the Faculty of Law of the University of Rio de Janeiro in 1925, worked as a journalist for A Noite newspaper and became its editor in 1931, was elected a member of the National Constituent Assembly in 1933, and became a member of Parliament in 1934, and joined the National Union Party in 1946, the Ministry of Justice and Internal Affairs will grow during the period (April 18, 1955 - November 1955), after which he returned to Parliament. Inaugurated in the Federal Supreme Court until January 1968, he died in the state of Rio de Janeiro on November 11, 1986.

CPDOC, Jose Eduardo Prado Kelly, F. 938, Op. Cit, p. 12.

⁽³⁾ Daraujo Maria Celina, Brasil 1930- 1964, Sao Paulo, 1985, p. 218.

⁽⁴⁾ Rouquie Alain, Os partidos militares no Brasil, Rio de Janerio, Record, 1980, p. 54.

⁽⁵⁾ Bello, A history of modern Brazil: 1889-1964, Stanford, Stanford University Press, 1966, p. 142.

⁽⁶⁾ Foucault M., Vigiar e punir: nascimento da prisão, Petrópolis, Vozes, 1983, p. 32.

⁽⁷⁾ Retorno Quadros, Constitucionais Vigentes, Sao Paulo, 1955, p.p. 7 - 8.

⁽⁸⁾ Retorno Quadros, Op. Cit, p. 10.

⁽⁹⁾ Sodre Benjamim, Para Conhecimento da Marinha, 1 de dezembro de 1955, P.P.143-144.

- (10) Gramsci A., Maquiavel, a política e o Estado Moderno. 2ed, Rio de Janeiro, Civilização Brasileira, 1976, p. 92.
- (11) Table of the researcher's work depending on the source: Hofling E., Estado e políticas públicas sociais, Cadernos Cedes, Campinas, N.55, 2001, P.P. 31-32.
- (12) Hofling E., Op. Cit, p. 33.
- (13) Manifesto eleitoral do Partido Comunista do Brasil, (Imprensa Popular), N. 303, Rio de Janeiro, 11 agosto de 1955, p. 1.
- (14) Qouted in: Ibid, P.P. 1-2.
- (15) Karla Guilherme Carloni, Marechal Henrique Teixeira Lott, dissertação, Universidade Federal Fluminense, 2010, p. 103.
- (16) Qouted in: Jose Maria, Os perigos do comunismo, (Correio da Manhã), Op. Cit, 18 Agosto de 1955, p. 1.
- (17) Denys Odylio, Recapitulação De 1922 - 1964 dos acontecimentos principais. Documento, F. 165, Sao Paulo, textual, p. 25.
- (18) A movement formed within the army in 1955 under the leadership of Colonel José Alberto Betenkurt and after his death, General Zenobia de Costa took over its administration and expanded to include the Navy and Air Force, and the central goal of the movement was to create conditions to ensure that the presidential elections were held on 3 October 1955 and to secure the installation of elected representatives that were threatened, Especially from the National Union Party, which had a prominent position in the government of President Joao Cave Café Filho, and the movement maintained throughout the year 1955 contacts with deputies and members of the Senate from almost all political parties (except for the National Union Party) with the press and its elements in an attempt to maintain security, and began It was dissolved after November 11, 1955, when it prevented the plot to prevent the inauguration of Juscelino Kubitschek and Gollart.
CPDOC, Tematico, F. 132, Op.Cit, p21.
- (19) Correio da Manhã, Op. Cit, 26 de agosto de 1955, p. 2.
- (20) Souires Liho, O movimento constitucional e sua interferência política, (Correio da Manhã), Op. Cit, 14 de julho de 1955, p. 1.
- (21) Qouted in: Pinho Ramous, Resultados das eleições (Correio da Manhã), Op. Cit, de julho de 1955, P.P. 1-2.
- (22) Table of the researcher's work depending on the source :Hayes Robert Ames, Nação Armada: amística militar brasileira, Rio de Janeiro, Biblioteca do Exército, 1991, p. 202.
- (23) Abreu Alzira, Crise e sucessão 1955: o papel da imprensa na formação de uma identidade política, RJ, CPDOC - FGV, 1995, P.P.142-143.
- (24) Chmeil N., Clube Militar, (Revista), Op. Cit, Novembro de 1955, P.P. 10-11.
- (25) Born in Salvador, Bahia State on September 27, 1906, he graduated from the Military College of the state of Rio de Janeiro in 1928, participated in the military coup in 1930, joined the Staff College in Recife in 1937, participated in the Second World War in 1943 in Europe, became a member of General Staff Command in 1946, he was promoted to the rank of Colonel in 1951, and became General General in 1960 and became the commander of the fourth division in the state of Mato Grosso, appointed by Goulart as Dean of the Military Staff College in 1963, participated in the





military coup that overthrew the government of Goulart in 1964, appointed by Marshal Castillo Branco, Commander of the Eighth Military District in Belém in 1965, assumed the position of Commander of the Supreme Military Court in 1970, died in Rio de Janeiro in 1998.

CPDOC, Jurandir de Bizarria Mamede, F. 2846, Op. Cit, p. 19.

(27) Quoted in: Soder Nelson Werneck, Memórias de um Soldado, Rio de Janeiro, Civilização Brasileira, 1967, p. 484.

(28) Depoimento do general no Departamento de Memória Social da Faculdade Cândido Mendes, In: SILVA Hélio, Op.cit, P.P.118-119.

(29) Gomes Angela de Castro, Cidadania e Direitos do Trabalho, Rio de Janeiro, Zahar, 2002, p.120.

(30) A disciplinary regulation of the army was created by General Lute through which Colonel Maimedy could be punished according to Article 10 and 37 of the Military Law, Article Ten stipulated that all military ranks be subject to punishment if they violated military orders and contexts, and in an interview with Manchette magazine on November 19, 1955 the general mentioned He was aware of this possibility when he asked the current president to punish Mamede, but he preferred to act as he does in the army, that is, to punish the subordinate even if he was outside the scope of his orders.

Teri Z., Regulamentos militares, (Revista), Op. Cit, de 19 de novembro de 1955, p.16.

(31) Soder Nelson Werneck, História Militar do Brasil, Rio de Janeiro, Civilização Brasileira, 1979, p.23.

(32) Qouted in: Cavalho José Murilo de, As Forças Armadas na Primeira República: o poder Desestabilizador, Rio de Janeiro, Zahar, 2005, p. 81.

(33) CPDOC, Henrique Teixeira Lott, F. 134, Op. Cit, p. 53.

(34) Diário Oficial, 10 de novembro de 1955, p 20749.

(35) CPDOC, Zenóbio da Costa, F.395, Op. Cit, p. 35.

(36) The military officers who were in Lot's residence on the night of November 10, according to Correio da Manhã, are: Manuel Azambuja Brillante, commander of the 1st Infantry Division, Lima, commander of the First Military Region, and Oswaldo de Araujo Motta, chief of staff for the eastern region, and Segadas Viana of the armored division and Elvis Bastos, Commander of the Artillery Squad Sukopera of the Infantry Division, Jose Tefilo de Aruda, Commander of the Second Unit, Jalma Di Ribeiro, Commander of the Parachute Division, and Coria Lima, Commander of the Artillery Corps in the First Military Region, and Olympio Falconeri da. Being the commander of the military zone in Sao Paulo.

Manuel Redo, Lotte e legalidade (Correio da Manhã), Op. Cit, 15 Outubro de 1955, p. 1.

(37) Ibid, 19 de outubro de 1955, p. 2.

(38) CPDOC, O movimento Constitucional Militar, F. 632, Op. Cit, p. 62.

(39) Ibid, p. 65.

(40) Rehald Jose, Desenvolvimentos militares, (Correio da Manhã), Op. Cit, 22 de outubro de 1955, p. 1.



- (41) The statement was read in the House of Representatives by Rep. Alberto Torres on November 11.
COSTA Joffre Gomes, Op.cit, p. 305.
- (42) Aquiro Lemanti, Entrevista do Marechal Lott, (jornal Folha de), N. 583, São Paulo, 1980, p. 3.
- (43) Jouares Diotr, Assistentes da Escola Superior, (de Guerra) , N.185, 10 de novembro de 1955, p. 3.
- (44) Qouted in: Wainer Samuel, Minha razão de viver: memória de um repórter, Rio de Janeiro, Record, 1968, p. 212.
- (45) Qouted in: Jorge Ferreira, Historia Brasil 1955, do departamento de História, Labhoi, 1955, p. 43.
- (46) Karla Guilherme Carloni, Op.Cit. p. 77.
- (47) Ibid, P.P. 77-78.
- (48) Goldfarb Rosa, judaísmo e progressismo, V. 14, N. 89, Julho-Agosto de 2004, p. 10.
- (49) Denys Odylio, Ciclo Revolucionário Brasileiro, Rio de Janeiro, Nova Fronteira, 1980, p. 83.
- (50) Carone Edgar, A Quarta República (1945-1964), São Paulo: Difel, 1980, p.p. 378-380.
- (51) Campos Heiro, Brasil Economy 1956- 1961, Rio de Janiro, 1989, P.P. 246-247.
- (52) Ibid, p. 248.
- (53) Qouted in: Campos Roberto, A Lanterna na Popa, Rio de Janeiro, Top books, 1995, P.P. 246- 247
- (54) Alves de Abreu, Dicionário Histórico Biográfico Brasileiro, Rio de Janeiro, FGV/CPDOC, 2001, P.P. 173-174.
- (55) Borges Maria Angélica, Eugênio Gudín: Capitalismo e Neo Liberalismo, São Paulo, BionalEduc, 1996, p. 274.
- (56) Marcelo de Paiva, A Ordem do Progresso: Cem anos de política econômica republicana, Rio de Janeiro, Campus, 1989, p. 155.
- (57) Jose Belo, Digesto Econômico, (Conjuntura Econômica Brasileira), V. 5, N. 126, novembro/dezembro 1955, p. 2.
- (58) Alzira Vargasm, Dicionário Histórico Biográfico Brasileiro, Rio de Janeiro: FGV/CPDOC, 2001, P.P. 6127-6128.
- (59) Ibid, p.p. 82- 83.